تمهيد:

غنـي عـن البيـان،أن حـق المعرفـة هـو حـق أصـيل مـن حقـوق الإنسـان ، غيـر قابـل للتصـرف ، بصـرف النظـر عـن أي تمـايز دينـي أو عرقـي أو جنسـي أو إثنـي ، وهـو حجـر الزاويـة أو الأسـاس الرصـين نحـو نهضـة المجتمـع ، وإعـداد أفـراده لمسـتقبل أفضـل وأكثـر اسـتدامه، فمـن دون القواعـد لا تبنـى البيـوت ، ومـن دون تعليم متاح وجيد لا يمكن تحقيق أي تنمية .

وعطفـا علـى الأهميـة الحيويـة للتعلـيم باعتبـاره المنطلـق الحضـاري الأمثـل فـي بنـاء الأمـم والشـعوب ، فقـد دأبـت دولـة الكويـت منـذ وقـت طويـل ،علـى إيـلاء جوانـب التربيـة والتعلـيم والمعرفـة عبـر مختلـف مؤسسـاتها الرسـمية والخاصـة والأهليـة ، أهميـة قصـوى وعنايـة فائقـة مـن أجـل القضـاء علـى الأميـة عبـر بوابـة التعلـيم الجيـد وإتاحـة فرصـه أمـام الجميـع دون تمييـز بمختلـف مراحلـه ومسـاراته، وذلـك التزامـا منهـا بمبـادئ الـدين الإسـلامي الحنيـف الـذي يحـث علـى طلـب العلـم وإشـاعته بـين الأفـراد كافـة، وعمـلا بأحكـام دسـتور الدولـة الـذي كفلـت مادتـاه (١٣) ،(٤٠) الحـق فـي التعلـيم، كمـا كفلـت المـادة (١٤) (تـشجيع البحـث العلمـي)، وعمـلا بـالعهود والمواثيـق الإنسـانية أيضـا التـي أبرمتهـا دولـة الكويـت مـع منظمـات المجتمـع الـدولي فـي هـذا الإطـار، وفـي مقـدمتها موافقتهـا علـى الانضـمام لاتفاقيـة منظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـوم والثقافـة المعنيـة بمكافحة التمييز في التعليم.

وهنـا تجـب الإشـارة إلـى أن دولـة الكويـت اسـتطاعت ، وبعـد مضـي قـرن مـن بدايـة مرحلـة التعلـيم النظـامي ، اسـتطاعت أن تحقـق الكثيـر مـن الإنجـازات والنجاحـات ممـا جعلهـا فـي مصـاف الـدول "ذات الأداء المرتفـع "فـي العديـد مـن المؤشـرات التربويـة والتعليميـة بحسـب نتـائج تقـارير اليونسـكو للجميـع خـلال العقـد الحـالي ، كمؤشـر تكـافؤ الجنسـين ومؤشـر الإنفـاق علـى التعلـيم ومؤشـر الحـد مـن التسـرب الدراسـي ومؤشـر تـوفير التعلـيم للجميـع والقضـاء علـى الأميـة التـي لـم تعـد مشـكلة بالنسـبة للكويـت، ، كمـا أن الكويـت

تمضي قدما في مشروع دمج الطلبة من ذوي الصعوبات في التعليم مع أقرانهم في مدراس التعليم العام ، علاوة على الاهتمام الكبير الذي توليه دولة الكويت لتعليم ذوي الإعاقة، فكل هذه النجاحات المتحققة تدلل بشكل كبير على أن الكويت قطعت شوطا كبيرا في إنهاء مختلف أشكال التمييز في التعليم.

وضمن هذا الإطار ، يجدر التذكير بدور الكويت الإنساني تجاه حلحلة الكثير من مشاكل الإنسان في العالم ، وحرصها الدؤوب على تقديم كافة أشكال الدعم والمعونة والمساندة له في شتى قضاياه الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، وفي مقدمتها قضية التعليم في أفريقيا ودول العالم الثالث ، والنازحون في الدول المضطربة أمنيا ، حيث مازالت الكويت تتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية تجاه مشاكل الإنسان في العالم عبر دعمها المستمر ماديا وخدميا للدول المتعثرة ، في سبيل النهوض بمجتمعاتها عبر بوابة التعليم الجيد والمنصف ، والذي ضمنته منظمة الأمم المتحدة في قائمة أهدافها الإنمائية السبعة عشرة العام الماضي.

وهنا لابد من الإشارة إلى تتويج حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه بلقب قائد العمل الإنساني من قبل الأمم المتحدة وذلك تقديرا وعرفانا من المجتمع الدولي لدور دولة الكويت وقائدها في خدمة قضايا لإنسان.

- منهجية إعداد التقرير:

انطلاقا من الدعوة التي وجهتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " يونيسكو" للدول الأعضاء، نحو إعداد تقرير وطني بشأن الإجراءات والتدابير والسياسات المتخذة لإنهاء مظاهر التمييز في التعليم للفترة ما بين عامي (2012-2015) واسترشادا بالدليل التوجيهي المعد من قبل المنظمة بهذا الشأن ، قامت الأمانة العامة للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة باعتماد آلية عمل تشاركية مع كافة الجهات المعنية بالمجال التعليمي وقضاياه بدولة الكويت على المستويين الرسمي والأهلي ، وذلك عبر تشكيل فريق عمل لإعداد التقرير الوطني ضم ممثلين من مختلف أجهزة الدولة ، كانت مهمته جمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع التقرير وكتابته وإرساله للمنظمة في موعده المحدد ، وقد اتبع فريق العمل آلية عقد الاجتماعات المباشرة والتفاعلية والتواصل عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة توفيرا للوقت والجهد ، نظرا لقصر المهلة التي حددتها المنظمة لاستصدار التقرير .

- ملخص التقرير:

يخلص التقرير الوطني لمكافحة التمييز في التعليم ، إلى تبيان أهم السياسات والإجراءات والتدابير التي قامت بها مؤسسات الدولة ما بين عامي (2012 -2015) تجاه مكافحة مظاهر التمييز في التعليم التي حظرتها اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الموقعة العام 1960 بهذا الشأن ، كما يستعرض التقرير بشكل تفصيلي الجهود الوطنية لإتاحة التعليم بمختلف مجالاته ومساراته أمام الجميع دون تمييز على أي أساس من الأسس الواردة في الاتفاقية .

أهمية التقرير وأهدافه:

أولا : أهمية التقرير :

تأتي أهمية التقرير بالنظر إلى الأهمية المتعاظمة التي بات يحظى بها موضوع محاربة التمييز في التعليم ، حيث أن هنالك إجماعا دوليا من قبل كل دول العالم ومنظماته المتخصصة على ضرورة تسخير كافة الجهود والإمكانات لإتاحة التعليم أمام الجميع انطلاقا من قاعدة الإيمان المشترك بأن التعليم هو السبيل الوحيد للخلاص من أزمات الإنسان ومشكلاته وتوطيد دعائم الأمن والسلم الدوليين في عالم يعصف به بالوقت الراهن ، الكثير من الحروب والصراعات ، كما أن هذا التقرير يوثق لمرحلة زمنية تمتد بين عامي (2012- 2015) بشأن التعريف بالإجراءات والتدابير والسياسات التي اتخذتها دولة الكويت لإنهاء مظاهر التمييز في التعليم ، كما ويسلط الضوء على الجهود الوطنية المبذولة في خلق فرص تعليمية متساوية للجميع .

أهداف التقرير:

تجب الإشارة هنا إلى أن عملية إعداد مثل هذه التقارير الوطنية هي بمثابة ترجمة عملية ، التزاما حقيقيا من دولة الكويت بمقتضى اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في التعليم عام 1960والبرتوكول الملحق بها ، حيث تدعو الاتفاقية على ضرورة تسجيل و تدوين ما توصلت إليه الدول من مراحل تجاه تحقيق بنود اتفاقية منظمة اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم والبروتوكول الملحق بها وتأسيسا على ما تقدم فإن التقرير الوطني يهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

- عرض موجز عن إستراتيجية التعليم في دولة الكويت على ضوء خطة التنمية (2015- 2012)

- التعريف بهيكل النظام التعليمي بدولة الكويت ، وشركاء العملية التعليمية.

- تقديم بيانات إحصائية عن الكثير من مدخلات ومخرجات العملية التعليمية بدولة الكويت.

- عرض التشريعات والقوانين والإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة في مجال تعزيز فرص التعليم للجميع .

- سيشكل التقرير أحد المراجع الهامة على المستوى الوطني بشأن موضوع مكافحة التمييز في التعليم و التعريف بالإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة والجهات الشريكة ورصد التقدم المحرز.

الخلفية السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية للخليج بين خطي العرض 28.30 - 30.06 شمالاً وخطي الطول 46.30 - 48.30 شرقًا. يحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، كما يحدها من الشرق الخليج العربي، وللكويت أهمية تجارية نتيجة لموقعها الذي يعد منفذًا طبيعيًا لشمال شرق الجزيرة العربية,وتبلغ مساحة دولة الكويت 17.818 كيلومترًا مربعًا.

والإسلام هو الديانة الرئيسية لدولة الكويت ، كما توجد ديانات أخرى ، بالنظر إلى وجود جاليات عديدة من جنسيات مختلفة التزاما بحرية المعتقد التي يكفلها الدستور الوطني .

وبحسب الإحصاءات الرسمية لشهر مايو العام 2016 ،**يبلغ** تعداد سكان دولة الكويت 4304014 نسمة ، و يشكل الكويتيين قرابة 1317655 مليون نسمة أي ما نسبته 30.6 % ويبلغ عدد الوافدين 2986359 مليون نسمة ما نسبته 69.4% موزعين على أكثر من (180) جنسية ، كما يبلغ معدل النمو السكاني3.32% سنويا خلال الفترة من 2010 إلى 2014، إذ يبلغ معدل النمو للمواطنين 2.7% ، مقابل 3.6% للوافدين وفقا لنتائج العام 2014، ويبلغ متوسط العمر للكويتيين (67) وهو مؤشر مرتفع عالميا ، وبحسب توقعات الأمم المتحدة فمن المتوقع أن يبلغ التعداد السكاني للكويتيين 4.6 مليون نسمه بحلول العام 2040، ويعتبر معدل البطالة في الكويت منخفض حيث سجل العام 2014 معدل 2.7% بين الكويتيين، وتعتبر دولة الكويت من الدول ذوات الدخل المرتفع ، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 156.8 بليون دولار سنة 2014 ، كما وتعد دولة الكويت من الدول المتقدمة على مستوى العديد

مـن المؤشـرات الاجتماعيـة والصـحية والاقتصـادية والتعليميـة ،ويظهـر حـرص دولـة الكويـت علـى تحقيـق أهـداف التعلـيم والاهتمـام بتطـوير وتنميـة مسـتواه لـدى أفـراد المجتمـع مـن خـلال مؤشـر نسـبة الإنفـاق علـى التعلـيم ، حيـث بلغـت نسـبة الإنفـاق علـى التعلـيم فـي دولـة الكويـت مـا يقـارب 15% مـن الـدخل المحلـي GDP لعـام 2013، وقـد حققـت الكويـت الكثيـر مـن الانجـازات فـي الجانـب التعليمـي ، فـي الكثيـر مـن المؤشـرات التربويـة ممـا جعلهـا فـي مصـاف الـدول "ذات الأداء المرتفـع ، بحسـب نتـائج تقـارير اليونسـكو للجميـع خـلال العقـد الحـالي ، كمؤشـر تكـافؤ الجنسـين ومؤشـر الإنفـاق علـى التعلـيم ومؤشـر الحـد مـن التسـرب الدراسـي ومؤشـر تـوفير التعلـيم للجميـع والقضـاء علـى الأميـة التي لم تعد مشكلة بالنسبة للكويت.

وتأسيسـا علـى مـا تقـدم ، فقـد اسـتطاعت دولـة الكويـت أن تقضـي بشـكل جـذري علـى الكثيـر مـن مظـاهر الـنقص فـي حاجـات الإنسـان الرئيسـية مـن مسـكن وصحة وتعليم وعمل واحتياجات التنمية المستدامة بشكل عام.

رؤية التعليم على ضوء خطة التنمية (2015 – 2020)

إن المتتبـع لحركـة التعلـيم النظـامي بدولـة الكويـت والتـي نـاهزت المائـة عـام ، يجـد أن التعلـيم قـد خطـى خطـوات كبيـرة علـى مـدار العقـود العشـرة الماضـية ، سـواء مـن جهـة التشـريعات والقـوانين الوطنيـة المنظمـة للعمليـة التعليميـة أو مـن جهـة الـدعم المـالي والفنـي واسـتقطاب الخبـرات العالميـة ، وقـد أسـفرت هـذه الجهـود الوطنيـة علـى تحقيـق الكثيـر مـن المؤشـرات والمعـايير التـي وضـعتها منظمـة اليونسـكو تجـاه تعزيـز فـرص التعلـيم للجميـع، وقـد عمـدت حكومـة دولـة الكويـت تضـمين جوانـب التعلـيم فـي خططهـا الإنمائيـة المتعاقبـة بغـرض تعزيـز نقـاط القـوة فيهـا ومعالجـة نقـاط الضـعف، وقـد أولـت خطـة التنميـة الأخيـرة لدولـة الكويـت للأعـوام (2015- 202) أهميـة متعاظمـة لموضـوع تطـوير التعلـيم ورفـع جودتـه، فقـد وضـعت التعلـيم قـي مقدمـة أهـداف الدولـة وتطلعاتهـا ، ويظهـر هـذا الاهتمـام جليـا فـي الموازنـة المرصـودة للتعلـيم حيـث بلغـت اعتمـادات وزارة

التربيـــة أكثـــر مـــن 1.7 مليـــار دينـــار فـــي العـــام 2013/2014 وبنســـبة حـــوالي 9.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي.

ووفـــق منظـــور وزارة التربيـــة والتعلـــيم فـــي دولـــة الكويـــت فـــإن هـــدف العمليـــة التربويـــة التعليميـــة يتمثـــل فـــي " تهيئـــة الفـــرص المناســـبة لمســـاعدة الأفـــراد علـــى النمـــو الشـــامل المتكامـــل روحيـــاً وخلقيـــاً وفكريـــاً واجتماعيـــاً وجســـمياً إلـــى مـــا تســـمح بـــه اســـتعداداتهم وإمكانـــاتهم فـــي ضـــوء طبيعـــة المجتمـــع الكـــويتي وفلســـفته وآمالـــه ، وفـــي ضـــوء مبـــادئ الإســـلام ، والتـــراث العربـــي ، والثقافـــة المعاصـــرة ، بمـــا يكفـــل التـــوازن بـــين تحقيـــق الأفـــراد لـــذواتهم ، وإعـــدادهم للمشـــاركة البنـــاءة فـــي تقـــدم المجتمع الكويتي بخاصة والمجتمع العربي والعالمي عامة" .

وتتطلـــع خطـــة التنميـــة للأعـــوام (2015- 2020) إلـــى تحقيـــق الأهـــداف التاليـــة على مختلف مستويات ومراحل التعليم بالدولة :

أولا : أهداف وسياسات التعليم العام :

أ- تحســـين التميـــز فـــي العمليـــة التعليميـــة وتحســـين مركـــز الكويـــت فـــي اختبـــارات التقويم والقياس العالمية.

ب-تشجيع ودعم مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم

ثانيا : أهداف وسياسات التعليم العالي :

أ- تحقيق معايير الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي

ب-رفـــع الطاقـــة الاســـتيعابية لمؤسســـات التعلـــيم العـــالي وربـــط مخرجاتهـــا باحتياجات سوق العمل

ج- تعزيز التواجد المحلي الإقليمي والعالمي لمؤسسات التعليم العالي

د- دعم مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي :

ثالثا : أهداف وسياسات البحث العلمي :

أ- الارتقاء بمستوى جودة البحث العلمي

ب-تلبية مخرجات البحث العلمي لاحتياجات التنمية .

ج – ترسيخ ثقافة البحث العلمي والابتكار في المجتمع

رابعا: أهداف وسياسات التدريب

أ:تطوير منظومة التدريب وخدمة المجتمع في مجالات مختلفة.

ب-تطـــوير الاحتياجـــات التدريبيـــة اللازمـــة للمهـــارات المطلوبـــة لتوجيـــه القـــوى العاملة تجاه تحقيق رؤية الدولة.

هيكل النظام التعليمي بدولة الكويت:

يشمل النظام التعليمي في الكويت مسارات متنوعة لتغطية الاحتياجات المتعددة للطلبة بمختلف المراحل العمرية ، ويبدأ السلم التعليمي برياض الأطفال (مستويان) وهي مرحلة اختيارية ، ثم يبدأ التعليم الإلزامي للكويتيين بالمرحلة الابتدائية (من الصف الأول إلى الصف الخامس) ثم المرحلة المتوسطة (من الصف السادس إلى الصف التاسع) ، ثم تأتي المرحلة الثانوية (من الصف العاشر إلى الصف الثاني عشر) وهي غير إلزامية . وقد تم تعديل السلم التعليمي عام 2005-2004 من أربع سنوات لكل مرحلة إلى 3-4-5 للمراحل الثلاث على التوالي ،ويطبق السلم التعليمي على مدارس التعليم العام الحكومية وكذلك على مدارس التعليم الخاص ' العربية ' التي تلتزم بتدريس المناهج الحكومية ، وفيما يخص مدارس التعليم ' الأجنبية ' فإنها تقدم مناهج تعليمية تتبع المناهج المقدمة في دولهم . أما برامج التعليم الأخرى هي متاحة في معاهد التعليم الديني ومدارس التربية الخاصة ومراكز تعليم الكبار ومحو الأمية ، وفيما يتعلق بالتعليم ما بعد الثانوي فإن الطالب يمكنه أن يستمر في برامج التعليم من خلال الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لمدة عامين للحصول على دبلوم أو أربعة أعوام للحصول على البكالوريوس أو يلتحق بجامعة الكويت أو معهد الموسيقي أو الفنون المسرحية أو الجامعات الخاصة العربية والأجنبية ، أو يلتحق بالمعاهد والكليات النوعية المتخصصة (الجيش و الشرطة) ، أو يتوجه الطالب لإكمال دراسته خارج دولة الكويت .

الشركاء الرئيسيون في نشر التعليم وتعزيز فرصه بدولة الكويت:

حرصت الدولة على توفير مكان لكل فرد في مراحل التعليم المختلفة ، إذ التزمت الدولة بتوفير المباني المدرسية والهيئات العاملة بها من معلمين وإداريين ومستخدمين ، وكذلك توفير المختبرات والأجهزة والكتب العلمية ، علاوة توفير عيادات الصحة المدرسية لتلاميذها،وهناك جهات عدة تقوم بعملية الإشراف على شئون التربية والتعليم في الكويت هي: - وزارة التربية - جامعة الكويت - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - وزارة التعليم العالي - الجامعات الخاصة - المعاهد العليا للفنون المسرحية والدراسات الموسيقية - الكليات الشرطية والعسكرية .

الجهات التي تعنى بالتعليم والتدريب في الدولة :

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتعليم - الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة -

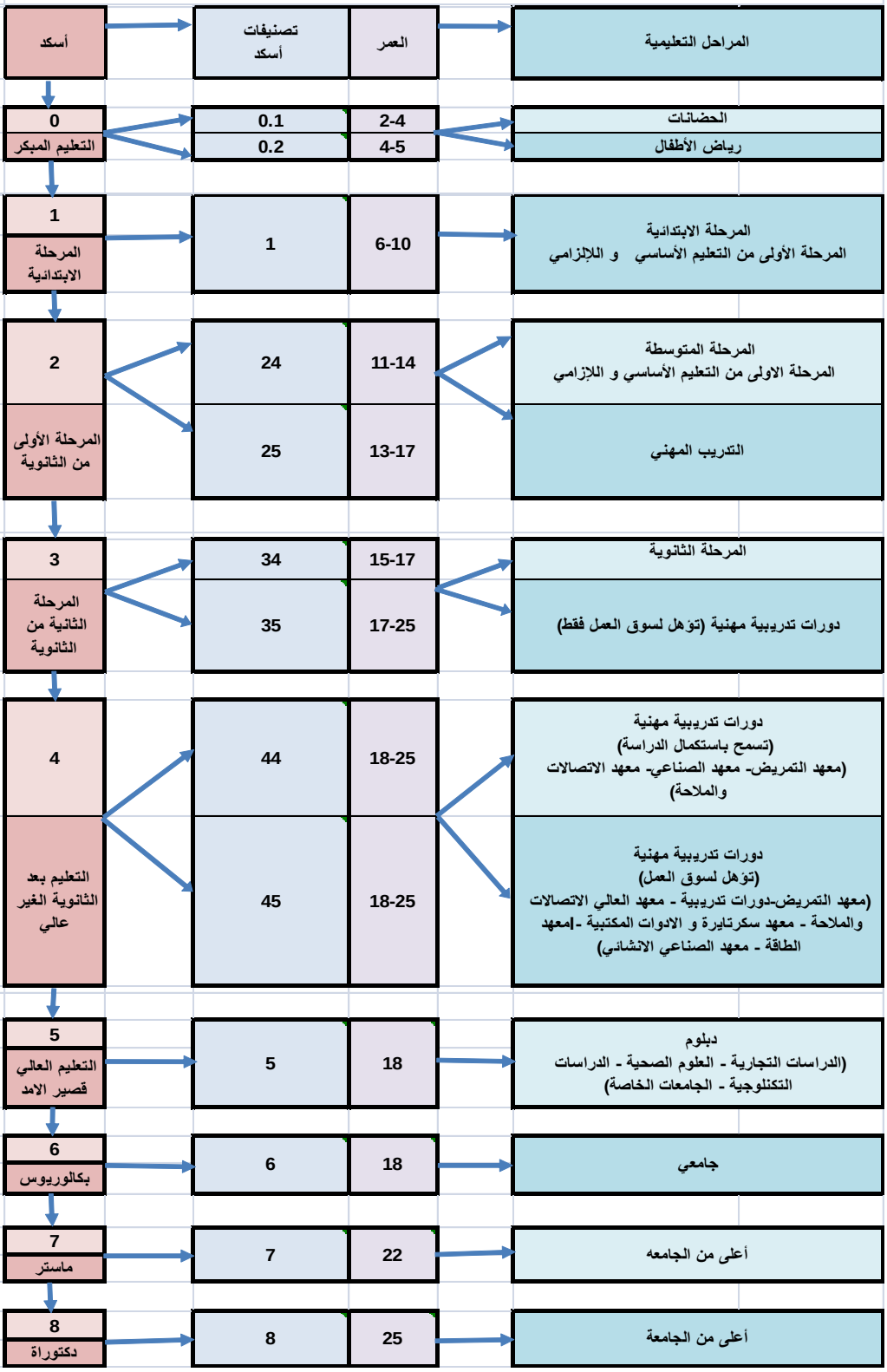
الأمانة العامة للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة)اليونسكو

جهات أخرى يتم التعاون معها في إطار التربية والتعليم:

- المركز الوطني لتطوير التعليم - الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية - المجلس الاعلى للتخطيط - الهيئة العامة للمعلومات المدنية - الإدارة المركزية للإحصاء - وزارة الصحة - ديوان الخدمة المدنية- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل- وزارات الدولة ومؤسساتها الأخرى - هيئات المجتمع المدني والنقابات مثل جمعية المعلمين وجمعيات هيئة التدريس بالجامعات وغيرها.

كذلك حرصت الكويت على التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتعليم ذات العلاقة مثل اليونسكو والإيسيسكو والألكسو ومكتب التربية العربي لدول الخليج واليمن والبنك الدولي ، وداخليا هناك آلية تعاون مستمرة بين مختلف المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص والمجتمع المدني، والأسرة حول مختلف القضايا والإشكالات التربوية والتعليمية، والثقافية بشكل عام .

خريطة التعليم بدولة الكويت حسب التصنيف الدولي المقنن للتعليم (اسكد 2011)



موقف دولة الكويت من الاتفاقية :

لقد وافقت دولة الكويت على الاتفاقية سالفة البيان بتاريخ 1963/1/15 دون أن يتم استكمال إجراءات التصديق عليها ، حيث أن هذه الإجراءات هي السند القانوني الوحيد لإثبات التزام دولة الكويت أمام المنظمة بأحكام هذه الاتفاقية ، ولا توجد حاليا خطة للمصادقة على الاتفاقية المشار إليها سواء على المدى القصير أو الطويل ، وتجدر الإشارة إلى وجود إجراءات قانونية ودستورية ، لابد من الالتزام بأحكام الدستور باعتباره القانون الأعلى في الدولة لا سيما حكم المادة (70) منه ، والتي أوضحت بدورها إجراءات إنفاذ الاتفاقيات الدولية فيا لنظام القانوني الداخلي لدولة الكويت ، حيث نصت " على أن يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فورا مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية ...." .

ومن ثم فإنه لا يكون لتلك الاتفاقيات الدولية قوة القوانين ذاتها الصادرة من السلطات الوطنية المختصة إلا بعد إتمام عملية التصديق عليها ، وهو أمر مسلم به على كافة المستويات الوطنية والدولية .

موقف دولة الكويت من بروتوكول العام 1962بشأن تأسيس لجنة التوفيق والمساعي الحميدة، لتكون مسؤولة عن البحث عن تسوية للخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم:

لم تصادق دولة الكويت على البروتوكول سالف البيان ، وفي الوقت الراهن لا توجد أية خطة للمصادقة على البروتوكول.

التدابير المتعلقة بتطبيق اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم والنظام القانوني المحلي

إن السياسة التعليمية في دولة الكويت تنطلق في المقام الأول من إطار تشريعي ، إذ يشكل دستور الدولة المرجعية الرئيسية في ما يتعلق بحق التعليم من جهة مجانيته وإلزاميته ، وهذا ما دعت إليه صراحة المادة (40) من الدستور الكويتي حيث نصت على " أن التعليم حق للكويتيين ، تكفله الدولة ، وفقا للقانون وفي حدود النظام العام والآداب ، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقا للقانون، و يضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية، وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي" ، وهذه المادة جاءت منسجمة ومتوافقة مع الفقرة (أ) من المادة الرابعة لاتفاقية مكافحة التمييز في التعليم لمنظمة اليونسكو العام 1960 ،التي نصت على " جعل التعليم الابتدائي مجانيا وإجباريا"، وإيمانا بأهمية التعليم ودوره في بناء المجتمعات المعاصرة لم يقف المشرع الكويتي عند حدود المادة السابقة ، بل ضمَن الدستور مواد أخرى بشأن حقوق التعليم والمعرفة ، فقد نصت المادة (13) صراحة على أن " التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه"، وكذلك نصت المادة (14) على "أن ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي " ، وكلتا المادتين تتطابقان إلى حد كبير نحو ما دعت إليه الفقرة (أ) من المادة الخامسة للاتفاقية بشأن دور التعليم في تحقيق التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية.

ولتحقيق ما نص عليه الدستور في مواده آنفة الذكر، صدر القانون رقم (1) العام 1965م بشأن إلزامية التعليم والقوانين المعدلة له ، الذي كان نصه " التعليم إلزامي مجاني لجميع الأطفال الكويتيين من ذكور وإناث من بداية المرحلة الابتدائية وفي سن السادسة ، حتى نهاية المرحلة المتوسطة وتلتزم الدولة بتوفير المباني المدرسية والكتب والمعلمين وكل ما يضمن نجاح التعليم الإلزامي من قوة بشرية ومادية".

ووفقا لهذا القانون ، فقد عملت وزارة التربية ووزارة التعليم العالي طوال العقود الماضية إلى جانب الجهات الشريكة بالدولة ، على وضع الخطط اللازمة لتطبيق بنود قانون التعليم ، عبر إصدار اللوائح والقرارات التنفيذية ، واستحداث مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من

شأنها أن تساهم في عملية إنفاذ الحق في التعليم لجميع فئات المجتمع من دون تمييز وإتاحته على مختلف المراحل والمسارات التعليمية .

أولا : مبدأ عدم التمييز في التعليم:

لقد أشارت اتفاقية العام 1960 في مقدمتها ، بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 يؤكد على مبدأ عدم التمييز، وأن لكل فرد الحق في التعليم ، وعلى الدول الأعضاء منع جميع أشكال التمييز في مجال التعليم وتعزيز المساواة في الفرص والمعاملة لصالح الجميع في ميدان التعليم دون تفضيل أو تمييز قائم على العنصر أو اللون أو المعتقد أو الجنس ...الخ كما جاء في المادة الأولى من الاتفاقية ، والتزاما بمقتضيات المادة الثالثة من الاتفاقية بشأن التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأطراف لإنهاء مظاهر التمييز في التعليم ، فقد اعتمدت المؤسسات التعليمية الوطنية مجموعة والقوانين والقرارات والإجراءات والتدابير التي تحظر التمييز في التعليم ، حيث يقوم مبدأ التعليم في مختلف المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على أساس المساواة في المعاملة والحقوق والواجبات بين مختلف الطلبة ، كما هو وارد وموضح في لوائح وأنظمة هذه المؤسسات، إذ تخلو شروط وضوابط القبول فيها من أي مادة تميَز بين الطلبة على أي أساس من الأسس المحظورة والواردة في الاتفاقية.

التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة خلال الفترة من 2012- 2015 بشأن:

1- عدم التمييز في قبول التلاميذ بالمؤسسات التعليمية:

- اعتماد قبول أبناء العسكريين والمتقاعدين من الجيش والشرطة والأطباء من غير فئة المواطنين في مراحل التعليم العام ، إلى علاوة على استمرار قبول أبناء من شملهم القرار الوزاري رقم (31639) بتاريخ 2004/5/17م.

- رفع جامعة الكويت لنسب قبول الطلبة غير الكويتيين إلى نسبة (10%) من إجمالي الطلبة المقبولين سنوياً في جامعة الكويت.

- قرار مجلس جامعة الكويت رقم (2012/5) المنعقد بتاريخ 2012/7/22م للقبول في كليات جامعة الكويت بشكل متساوٍ بين الذكور والإناث.

- اعتماد قبول الطلبة غير الكويتيين ، وطلبة المنح الدراسية من مختلف دول العالم بنسبة 15% من مجموع الطلبة المقبولين سنوياً في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

- السماح لغير الكويتيين بالالتحاق بالدراسة في مراكز تعليم الكبار بوزارة التربية بموجب القانون رقم 89 لسنة 2013 .

- زيادة مقاعد أبناء الوافدين من طلبة ذوي الاحتياجات في مدارس التربية الخاصة.

- استصدار قانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل ، والذي يكفل للطفل كافة الحقوق الأساسية ، بما في ذلك الحماية من أي نوع من أنواع التمييز ـ والتمتع بكافة الحقوق بما فيها التعليمية كما ورد في 28 من القانون .(مرفق)

- استصدار القانون رقم 111 لسنة 2015 بشأن قانون الأحداث، حيث أكد القانون على دور المؤسسات الإصلاحية في إعطاء الطفل حقوقه التعليمية دون تمييز وإعادة دمجه بالمجتمع.

2 : العلاج غير التفاضلي:

تحظى المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها بعناية فائقة من قبل الجهاز الحكومي في ما يتعلق بمسائل الصحة العامة للطلبة والهيئات التدريسية والإدارية العاملة في المؤسسات التعليمية ، إذ تواصل وزارة الصحة جهدها الدؤوب تجاه التوسع في خدماتها المقدمة ورفع جودتها نظرا للزيادة المضطردة في أعداد المدارس الكليات والجامعات الخاصة، وخدمات الطبابة في مراكز المؤسسات التعليمية هي مجانا دون تمييز بين الطلبة والهيئات العاملة ، ويتوفَّر بطاقة صحية لكل طالب وطالبة ، بالإضافة إلى

إلـزام أوليـاء الأمـور بعمـل الفحـص الطبـي واتخـاذ جميـع أنـواع التطعـيم اللازمـة قبل الالتحاق بمرحلة التعليم رياض الأطفال.

ويتـوافر حاليـا 818 عيـادة مدرسـية مجهـزة بكافـة المسـتلزمات الطبيـة ، بخـلاف المراكـز الصـحية المتواجـدة فـي مؤسسـات التعلـيم العـالي العامـة والخاصـة ، عـلاوة علـى الحمـلات والبـرامج التوعيـة المسـتمرة التـي تقيمهـا إدارة الصـحة المدرسـية بـوزارة الصـحة حـول التعريـف بـالأمراض والفيروسـات وطـرق الوقايـة منهـا ، وتـم مـؤخرا تدشـين البرنـامج الـوطني لكشف عيوب البصر لدى رياض الأطفال في عام 2012 - 2013

- كمـا قامـت وزارة الصـحة مـؤخرا برفـع عـدد عيـادات صـحة الفـم والأسـنان الثابتـة فـي المـدارس إلـى 94 عيـادة ، و80 عيـادة متنقلـة ، فـي حـين بلغـت مراكـز صـحة الفـم والأسـنان المدرسـية الخارجيـة 74 عيـادة ، وثـلاث عيـادات للطوارئ تعمل في العطلات الرسمية.

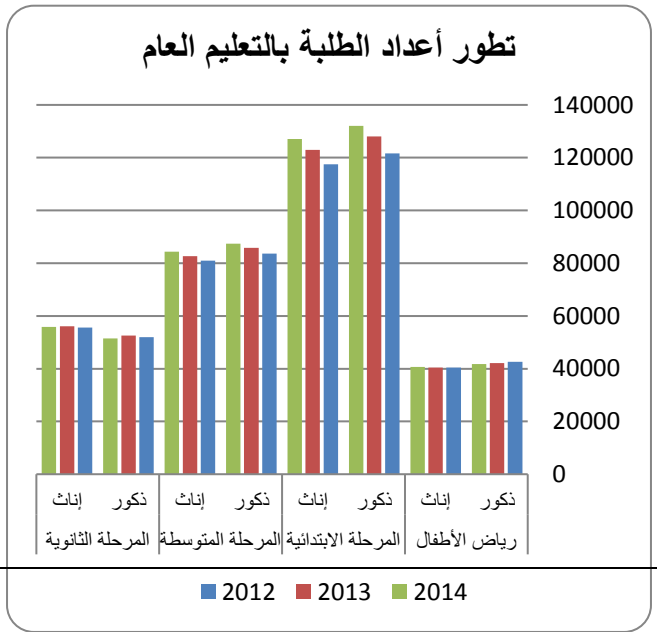
- كمـا لـم تهمـل وزارة الصـحة جوانـب الصـحة النفسـية حيـث تواصـل زياراتهـا المسـتمرة للمـدارس ومؤسسـات التعلـيم العـالي والمهنـي لمتابعـة حالـة الطلبـة وتقـديم النصـائح والإرشـادات المتعلقـة بالمشـاكل والضـغوطات النفسـية لـدى الطلبة.

3 : علاج المقيمين الرعايا الأجانب في بلدك:

إن عـلاج الأفـراد غيـر المـواطنين فـي دولـة الكويـت يخضـع للقـانون رقـم 1 لسـنة 1999 بشـأن التـأمين الصـحي علـى الأجانـب وفـرض رسـوم مقابـل الخـدمات الصـحية (1 / 1999) ، حيـث تعتبـر هـذه الرسـوم رمزيـة نظيـر خـدمات العـلاج عاليـة التكلفـة والتـي تقدمها الدولة .

ثانيا: الفرص المتساوية في التعليم:

حثـت المـادة الرابعـة مـن الاتفاقيـة، الـدول الأطـراف بجعـل التعلـيم الابتـدائي مجانيـاً وإجباريـاً، وجعـل التعلـيم الثـانوي بشـتى أشـكاله متـوافراً وسـهل المنـال



بصفة عامة للجميع، وجعل التعليم العالي كذلك متاحاً للجميع على أساس القدرات الفردية، وتأسيسا على ما تقدم فإن دولة الكويت وعبر رؤيتها التعليمية المرصودة في الخطة الإنمائية للدولة (2015- 2020) قامت بالعديد من الخطوات والإجراءات الفعلية بهدف رفع نسبة تكافؤ الفرص في الانتفاع بالتعليم على مختلف مستوياته من أهم هذه الإجراءات والخطوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير :

- استصدار القانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن إنشاء جامعة جابر الأحمد الصباح قي جنوب البلاد على مساحة تبلغ حوالي 250 ألف متر مربع.

- استصدار قانون رقم 25 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن التعليم الإلزامي (25 / 2014)(مرفق)

- استصدار قانون رقم 26 لسنة 2014 بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم 30 لسنة 2004 بإنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة (26 / 2014).

- زيادة الموازنة المخصصة للإنفاق على التعليم العام حيث وصلت نسبة الإنفاق إلى 9.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي العام 2013 ، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بزيادة معدلات تكافؤ الفرص انظر جدول الملحق".

- زيادة عدد مقاعد البعثات الدراسية لوزارة التعليم العالي حيث وصلت العام 2015 بنحو 10 آلاف مقعد، منها 6 ألاف بعثة خارجية، موزعة على 12 دولة عربية وأجنبية، و4 ألاف بعثة داخلية، لكافة التخصصات العلمية والأدبية .

- إنشاء 4 كليات جديدة تابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، بسعة 120 ألف طالب، وبدء الدراسة فيها العام الدراسي 2014/2013.

- البدء في مشروع دمج أطفال من متلازمة الداون في رياض الأطفال.

- توجه وزارة التربية خلال السنوات القادمة نحو إلزامية مرحلة رياض الأطفال إلى جانب مجانيتها ، وإدخال مواد يتم تدريسها بالمرحلة كاللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات

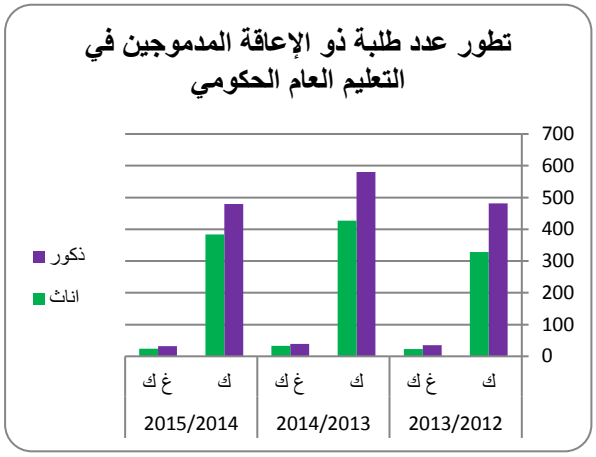
- الاستمرار في تطبيق آلية خفض كثافة الطلبة في الفصول (25 طالباً في كل فصل) ، عملا بالقرار الوزاري 2001/579، عبر لتوسع في آلية استحداث الفصول وزيادة عدد المدارس.

- استصدار قرار وزاري بشأن وقف زيادة الرسوم الدراسية للمدارس الخاصة بكافة أنظمتها التعليمية بدءا من العام الدراسي 2016/2015، وذلك لإبقاء فرصة الإلتحاق بمدارس التعليم الخاص متاحة أمام الجميع.

- إنتهاء لجنة شئون التعليم والثقافة والإرشاد بمجلس الأمة من إعداد مشروع قانون منظم للتعليم الخاص بدولة الكويت، وهو في مراحله الأخيرة.

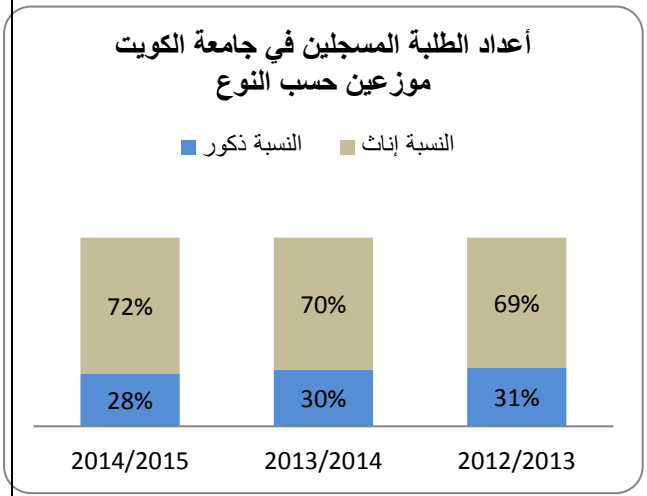
- نقل تبعية دور الرعاية للطفولة المبكرة " الحضانات " من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى وزارة التربية، وذلك تماشيا مع رؤية وزارة التربية من أجل تطوير فكرة التعليم المبكر في الحضانات وتحسين جودة مخرجاتها .

- البدء في آلية دمج الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحل رياض الأطفال والتعليم العام والثانوي .



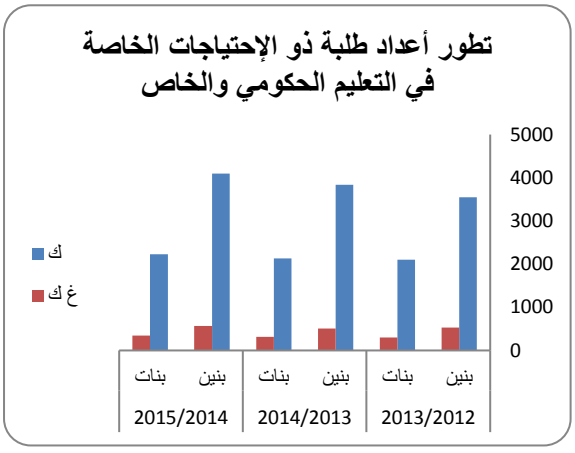
المساواة بين الجنسين :

إن أحدى أهم منطلقات خطة تطوير التعليم بدولة الكويت هو التعليم على أساس المساواة في المعاملة والحقوق والواجبات بين مختلف الأطياف والأجناس، والنتائج الأخيرة للتقرير الوطني للتعليم للجميع ، تؤشر على أن معدلات تكافؤ الفرص بين الجنسين شبه ثابتة لكل من الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين بجميع المراحل التعليمية ، ويرجع ذلك لوجود القوانين والقرارات المنظمة للعملية التعليمية بالإضافة لزيادة الوعي لدى الأفراد بأهمية تعليم المرأة وانعكاسه الإيجابي على المجتمع ، وآخر هذه القرارات ، قرار مجلس الجامعة رقم (2012/5) للقبول في كليات جامعة الكويت بشكل متساوٍ بين الذكور والإناث.



فئة ذوي الاحتياجات الخاصة :

تولي دولة الكويت لسياسة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم النظامي أهمية خاصة ، وذلك انطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ، حيث يهدف الدمج بشكل عام إلى مواجهة احتياجات هذه الفئة الخاصة ضمن إطار وأسلوب ومنهج المدرسة العادية.

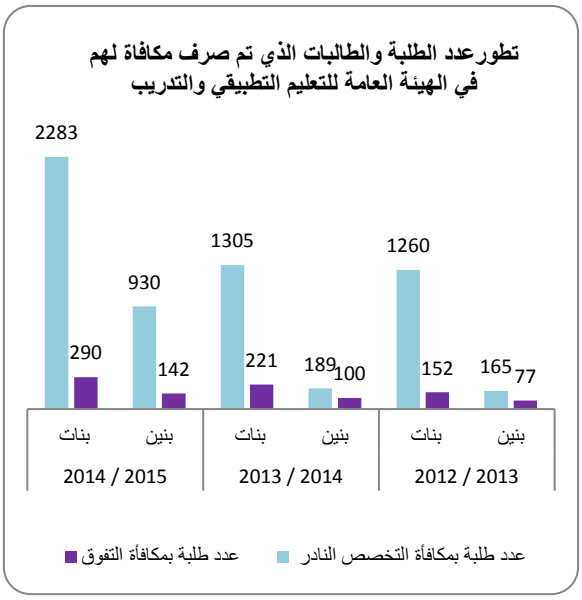


واستنادا للقانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقانون الملحق به والخاص بتعديل بعض أحكامه رقم 5 لسنة 2016 ، فإن مؤسسات الدولة تولي اهتماما منقطع النظير لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة المجالات التربوية والعلمية والصحية

والاجتماعية والثقافية حيث تم إلزام مختلف الإدارات بمؤسسات التعليم بمراعاة احتياجات ومتطلبات ذوي الإعاقة ، سواء من جهة تصميم المباني بالكليات و المعاهد و المنشآت المرافقة ، أو الخدمات التعليمية المقدمة لهم، أو النشاطات الطلابية و الاجتماعية و الرياضية و الثقافية و الفنية، علاوة على الدعم المادي المقدم لهم .

الحوافز المالية:

استنادا إلى القانون رقم 29 لسنه 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لسنه 1995 في شان مكافآت الطلبة بجامعه الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة فإن الطالب في مستوى التع ليم العالي يحصل على مكافأة شهرية قدرها 200 دينار دون تمييز في الجنس والمتزوج من 250 دينار إلى 350 دينار، كما يشمل نظام الحوافز صرف مكافآت مالية للطلبة الفائقين والملتحقين في مسار التخصصات النادرة التي أقرتها خطة التنمية بالدولة.



المنح الدراسية :

مما لا شك فيه بأن "برنامج المنح الدراسية" يعد من أهم البرامج التي تسهم بمشاركة مختلف فئات المجتمع في العملية التنموية للدولة ، عن طريق منح الفرصة أمام الفئات الفائقة تعليميا ، أو الضعيفة ماديا في الحصول على مقعد تعليمي بإحدى مؤسسات التعليم، وفي دولة الكويت يوجد العديد من المؤسسات التعليمية والأكاديمية والمهنية التي تقدم هذا البرنامج وتتحمل فيه مجمل التكاليف الدراسية للطلبة والبحثين والمشتغلين في العملية التعليمية

بشكل عام وفقا لعدد من الشروط والضوابط، ، كما تقوم مؤسسات وجهات أخرى حكومية وأهلية ورجال أعمال بتقديم منح دراسية سواء في داخل الكويت أو خارجها، وضمن هذا النطاق يجب الإشارة إلى القانون رقم (1) لسنة 2012 بشأن تأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة في الداخل والخارج.

الفئات الضعيفة اقتصاديا بالمجتمع :

استمرار الحكومة في دعم الصندوق الخيري لتعليم الطلبة المحتاجين من الطلبة المقيمين ومن فئة غير محددي الجنسية ، هذا الصندوق الذي تم تأسيسه عام 2003 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (320150 /4908) حيث يرعى الصندوق حاليا أكثر من20 ألف طالبا وطالبة .

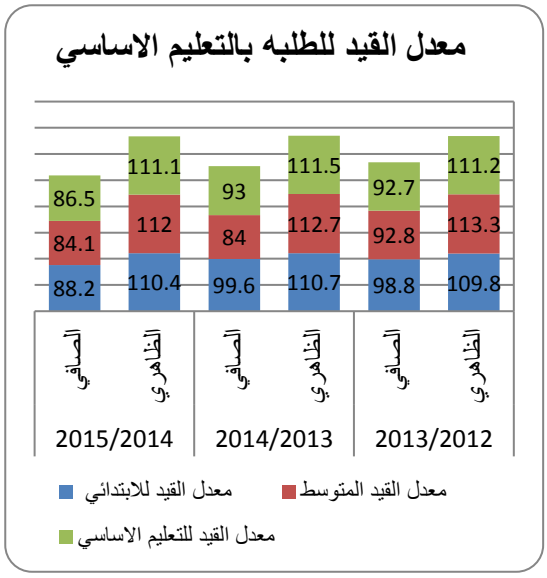
ثالثا: التقدم المحرز في ما يتعلق بتنفيذ حق التعليم .

تنص الفقرة (أ) من المادة الأولى من الاتفاقية على أن حرمان أي شخص أو جماعة من الأشخاص من الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم وفي أي مرحلة يندرج في نطاق أفعال التمييز ، وبموجب المادة الرابعة ، تعد الدول الأطراف ملزمة قانونا بوضع وتطوير وتطبيق سياسة وطنية لتحقيق تكافؤ الفرص في مختلف مستويات التعليم، وضمن هذا النطاق فقد استطاعت دولة الكويت، تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي والثانوي لجميع أفراد المجتمع وانخفاض معدل الأمية بشكل ملحوظ، أما معدل القيد الجامعي الكلي في الكويت بلغ 16 % من إجمالي السكان بحسب الخطة الإنمائية للدولة.

أولا: التقدم المحرز في مرحلة التعليم الإبتدائي :

كما أسلفنا في القسم الأول من التقرير ، فإن التعليم بالكويت يحظى باهتمام الدولة وجميع المؤسسات والقطاعات الأخرى ، باعتباره رافعة التنمية وأحد أهم عناصر الاستثمار ، وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة في سبيل نشر التعليم وتكافؤ فرصه ،ووفقا للقانون رقم (1) العام

1965م فإن التعليم الابتدائي هو تعليم إلزامي مجاني لجميع الأطفال الكويتيين من ذكور وإناث من بداية المرحلة الابتدائية وفي سن السادسة ، حتى نهاية المرحلة المتوسطة "، ولضمان حصول جميع الأطفال في دولة الكويت على حق التعليم الابتدائي فقد أنشئ بدعم حكومي الصندوق الخيري لتعليم الطلبة المحتاجين من المقيمين ومن فئة غير محددي الجنسية، إذ يتحمل الصندوق نفقات الطلبة في مراحل التعليم الأساسي الثلاث.



وبحسب نتائج التقرير الوطني اليونسكو للتعليم للجميع العام 2014 فقد استطاعت دولة الكويت أن تحرز تقدما كبيرا في مؤشر نسبة الالتحاق بمراحل التعليم الابتدائي والأساسي وانعدام الأمية بالدولة، حيث تصنف دولة الكويت من الدول ذات الأداء المرتفع بهذا الجانب ، وترجع نسبة الارتفاع في معدلات القيد بمراحل التعليم الأساسي (الابتدائي ، المتوسط) إلى تشريعات المرحلة القاضية بإلزاميتها ، وإلى وجود قانون يعاقب ولي الأمر المخالف بالسجن أو الغرامة أو كليهما معا.

الحد الأدنى لسن التعليم الإلزامي :

بحسب نص المادة الثانية رقم 25 لسنة 2014 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم 11 لسنة 1965بشأن التعليم الإلزامي فإنه "يبدأ التعليم الإلزامي بالنسبة للطفل من سن السادسة حسب التاريخ الميلادي ويظل الإلزام قائما طوال المدة التي تقررها اللوائح والنظم الإدارية ويجوز لوزير التربية والتعليم أن يأمر بقبول الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السادسة بستة اشهر على الأكثر في اليوم المحدد لبداية العام الدراسي على أن تعنى وزارة التربية والتعليم في تأمين الرعاية الكاملة للأطفال في سني الحضانة السابقة على الإلزام".

الحد الأدنى لسن الزواج:

وهنا مسألة تفصيلية ، فوفقا للقانون رقم 51 للعام 1984 فإن الحد الأدنى لسن توثيق الزواج في القوانين الكويتية هو (15) للفتاة و(17) للصبي، أما عقد الزواج نفسه فيكون من لحظة البلوغ، وذلك وفقا للقانون نفسه الذي ينص على:

- المادة 24 "أ- يشترط في أهلية الزواج العقل والبلوغ."

- المادة 26 "يمنع توثيق عقد الزواج، أو المصادقة عليه ما لم تتم الفتاة الخامسة عشرة، ويتم الفتى السابعة عشرة من العمر وقت التوثيق."

الحد الأدنى لسن العمل :

بحسب القانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي والوانين المعدلة له، الفصل الثالث - تشغيل الإحداث- مادة 19 " فإنه يحظر تشغيل من يقل سنهم خمس عشرة سنة ميلادية".

ثانيا : التعليم الثانوي:

إن قانون التعليم الإلزامي لعام1965 والقوانين المعدلة له ، لم تشر لمسألة إلزامية التعليم في المرحلة الثانوية ، ولكن في المقابل يعتبر التعليم الثانوي مجانيا في مؤسسات التعليم العام ولا تفرض فيه أي رسوم ، وتعد هذه المرحلة والتي مدتها ثلاثة أعوام دراسية، هي نهاية مراحل التعليم قبل التوجه إلى مرحلة التعليم العالي، وبحسب التقرير الوطني للتعليم للجميع 2014 ، فقد حققت دولة الكويت نسبة قيد عالية في التعليم الثانوي بمختلف مساراته ، الأمر الذي جعلها الأولى عربيا في هذا المجال، وحاليا يسود اتجاه عام لدى المعنيين بوزارة التربية ، على أهمية تنويع مسارات التعليم

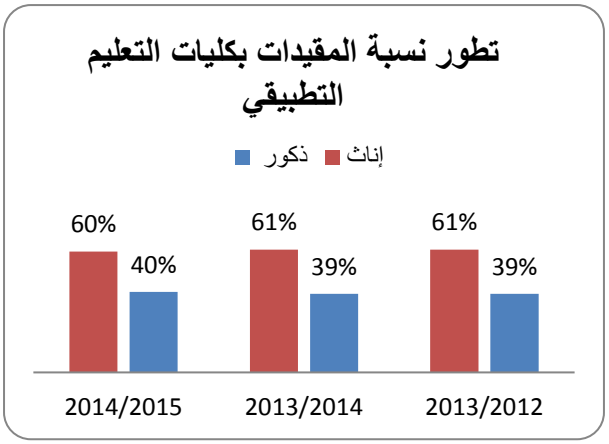
الثـــانوي فـــي الكويـــت ووضـــع رؤيـــة فلســـفية وتعليميـــة لإنشـــاء مراكـــز للتعلـــيم الفنـــي والمهنـــي لتنميـــة مهـــارات الطلبـــة وقـــدراتهم وتلبيـــة احتياجـــات ســـوق العمـــل لتحقيـــق إصلاحات اقتصادية وتعليمية فعلية.

ويتوافر بدولة الكويت حاليا المسارات التالية من التعليم الثانوي :

التعلـــيم الثـــانوي الحكـــومي العـــام – التعلـــيم الثـــانوي الخـــاص – التعلـــيم الثـــانوي النـــوعي (الـــديني – الاحتياجـــات الخاصـــة) – التعلـــيم الثـــانوي للكبـــار(محـــو الأميـــة)- التعلـــيم الثـــانوي الصـــناعي والمهنـــي والفنـــي – التعلـــيم الثـــانوي فـــي المؤسســـات العســـكرية والشـــرطية .(مرفـــق جـــدول بمعـــدلات الالتحـــاق بمســـارات التعليم الثانوي)

ثالثا: التعليم الجامعي

إن دولـة الكويـت وفـي طريـق مواجهتهـا لتحـديات التنميـة البشـرية والمجتمعيـة ، منحـت التعلـيم العـالي مكانـة متقدمـة فـي رؤيتهـا الوطنيـة حتـى عـام 2020 ، إذ تتطلـع الكويـت نحـو رفـع جـودة وقـدرات مؤسسـات التعلـيم العـالي عبـر بـرامج الجـودة ورتـب التصـنيف الـدولي ، وتشـجيع البحـث العلمـي بمـا يـدعم احتياجـات الاقتصـاد والتنميـة بشـكل عـام ، وإعـادة التـوازن لسـوق العمـل فـي دولـة الكويـت بوجـه خـاص ، كمـا تهـدف الرؤيـة الوطنيـة إلـى رفـع الطاقـة الاسـتيعابية لمؤسسـات التعلـيم العـالي بشـقيها العـام والخـاص ، وإنشـاء جامعـات حكوميـة جديـدة بمـا يتوافـق مـع النمـو والتوزيـع السـكاني ، وزيـادة الطلـب الاجتمـاعي علـى التعلـيم، وقـد ترجمـت دولـة الكويـت هـذه خـلال الفتـرة الماضـية باستصـدار بافتتـاح مجموعـة مـن الكليـات الجديـدة التابعـة لجامعـة الكويـت والهيئـة العامـة للتعلـيم التطبيقـي والتـدريب ، بالإضـافة إلـى افتتـاح عـدد مـن الكليـات و الجامعـات الخاصـة ، كمـا تـم استصـدار قـوانين لإنشـاء جامعـات حكوميـة فـي المـدن الإسـكانية الجديـدة، وقـد



ساهمت هذه التشريعات والقوانين والجهود المبذولة من مؤسسات الدولة ، بتعزيز وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم العالي للجميع دون تمييز ، الأمر الذي ساهم في زيادة فرص الإناث بالحصول على فرص وظيفية في مختلف قطاعات الدولة .

والتعليم العالي العام سواء الجامعي أو التقني أو المهني ، هو متاح ومجانا للجميع دون تمييز وفقا للأنظمة والقوانين ونسب القبول التي تضعها مؤسسات التعليم العالي ، كما يحظى الطالب الجامعي بدعم مادي من الحكومة وفقا للقرار الوزاري رقم القانون رقم 29 لسنه 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لسنه 1995 في شان مكافآت الطلبة بجامعه الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة.

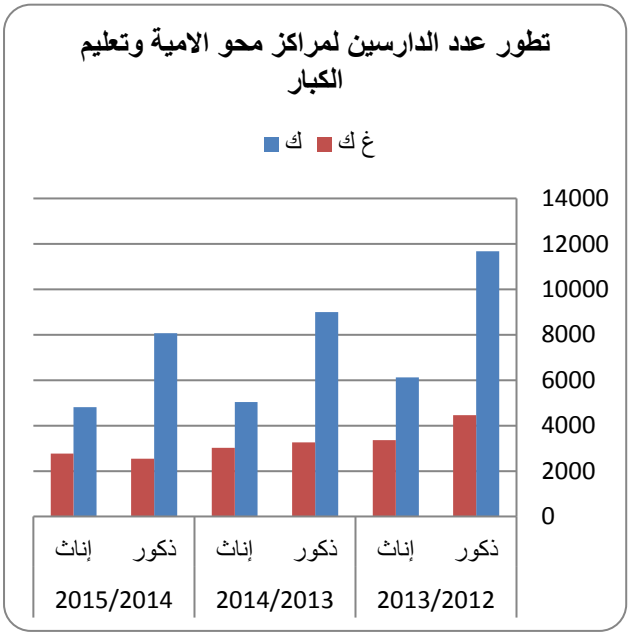
وفي الوقت الراهن ، فإن المؤسسات التي تشرف على التعليم ما بعد الثانوي، هي جامعة الكويت ب 17 كلية ، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ب 5 كليات و 10 معاهد.وبحسب مؤشرات الخطة التنموية الحالية للدولة عن العام 2015 ،فقد وصل معدل القيد الجامعي الكلي في الكويت بلغ 16 % من إجمالي السكان بحسب الخطة الإنمائية للدولة.

رابعا: تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة :

بناءً على ما ورد في الفقرة ج من المادة الرابعة للاتفاقية ، بشأن مسؤولية الدول الأعضاء للعمل "بالوسائل المناسبة لتشجيع ودعم تعليم الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم بالمرحلة الابتدائية أو لم يتموا درستهم في تلك المرحلة حتى نهايتها ، وعلى إتاحة الفرص أمامهم لمواصلة التعليم على أساس قدراتهم الفردية" ، فقد أدركت دولة الكويت منذ وقت مبكر خطورة الأمية باعتبارها آفة اجتماعية خطيرة ، ولإيمانها بأهمية التعليم ودوره تحقيق التنمية البشرية ،كثفت الدولة جهودها من أجل التصدي لهذه الآفة والقضاء عليها عن طريق سن التشريعات والقوانين ووضع الخطط والبرامج للتخلص من مشكلة الأمية وتسلح الجميع بالعلم والمعرفة ، وكانت أول الجهود في عام 1958 عندما افتتحت وزارة التربية أول مركزين لمحو الأمية للرجال ،ثم تأسيس أول مركز محو أمية للنساء العام 1963، ثم توالت الجهود حتى وصلت إلى أن الكويت نجحت في

إنهاء حالة الأمية تقريبا في المجتمع ، حيث انخفضت إلى نسبة متدنية جدا مقارنة بدول العالم، إذ تبلغ نسبة الأمية 1.7% بين الذكور 5.2% بين الإناث ، ويوجد حاليا مركز لمحو الأمية،وهنا تجب الإشارة إلى القانون رقم4 لعام 1981 والتي قضت مادته الأولى بأن محو الأمية مسؤولية وطنية ، كما قضت مادته الثالثة بأن محو الأمية إلزامي لكل من يتجاوز سن الإلزام طبقا لقانون التعليم الإلزامي ولم يتجاوز الأربعين عاما للرجل وخمس وثلاثون عاما للمرأة ، والدراسة بالمجان دون تمييز .

أما بالنسبة لتعليم الكبار، وبحسب نتائج التقرير الوطني للتعليم للجميع 2014 ، فقد سُجل ارتفاع بعدد الدارسين بمراكز تعليم الكبار بمعدل 61.1% ، مما أدى للزيادة في عدد المراكز بنسبة 45 % ، ومعظمهم من الطلبة ممن تسرب من التعليم العام و حصل على دورة تأهيلية للدخول في سوق العمل ، وعادوا مرة أخرى لاستكمال تعليمهم ، وانعكس ذلك على زيادة عدد المعلمين بتعليم الكبار بنسبة 106%. ويوجد حاليا مركز لتعليم الكبار.



أهم التدابير والإجراءات الحكومية بشأن حق التعليم في مؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار:

- صدور القانون رقم 89 لسنة 2013 بشأن السماح لغير الكويتيين بالالتحاق بالدراسة في مراكز تعليم الكبار بوزارة التربية مجانا ودون تمييز و الاستمرار في تطبيق القرار رقم 514 لسنة 2006 بشأن إلغاء التأمين المالي على الدارسين من غير المواطنين.

- وضع برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار في سجون الدولة بدون تمييز ، وذلك تنفيذا لقانون العهد الدولي الخاص بالأمم المتحدة والاتفاقيات الخاصة بتبادل السجناء

- التوسع في إنشاء مراكز تعليم الكبار ، وزيادة أعداد الهيئات التدريسية والكوادر الإدارية .

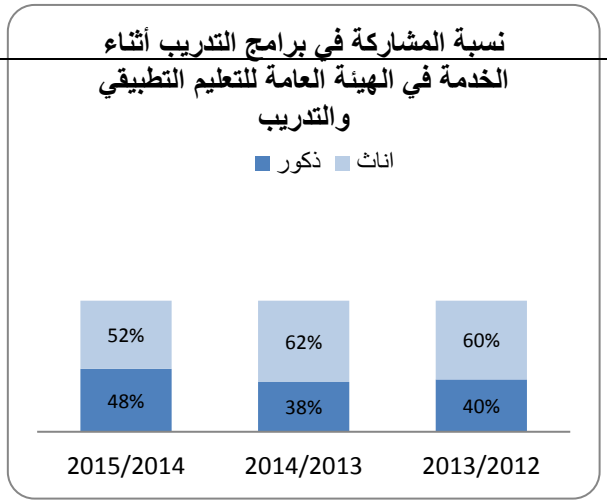
- الاستمرار في نظام تعليم المنازل للدارسين غير القادرين على الالتزام بحضور الحصص الدراسية ، حيث يمنح هذا النظام فرصة للجميع بدون تمييز للدراسة.

- قبول الأفراد من غير المواطنين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار لذوي الاحتياجات الخاصة، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة لهم وتطويرها.

- البدء في ربط مناهج محو الأمية وتعليم الكبار بمتطلبات التربية المستدامة، وتوجيها نحو تحقيق التنمية البشرية.

برامج التعليم المستمر في دولة الكويت :

إن آلية الوصول إلى برامج التعليم المستمر التي مؤسسات الدولة هي في متناول الجميع وفقا للشروط والضوابط دون تمييز ، وتقوم العديد من المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المجتمع المدني بتقديم الكثير من البرامج والدورات والتعليمية التي تستند في أغلبها على مضامين الخطة التنموية بالدولة ، وأغلب هذه البرامج تدرس بالمجان ودون تمييز أو نظير رسوم رمزية ، أقل من التكلفة الحقيقية لهذه البرامج ، وسعيا لضمان التعليم المستمر توفر مؤسسات الدولة في الكويت برامج قصيرة الأجل للتدريب على المهن ذات الإقبال العالي كمهنة التدريس ، علاوة على تأسيس مجموعة من مراكز التعليم المستمر لتمكين المرأة والحفاظ على التراث والتطوير الوظيفي والتربية على المواطنة ومن أهم الجهات التي تقدم برامج مستمرة في مجال التعليم المستمر .



أعداد المتدربين في برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر للعام 2015/2014(جامعة الكويت)

القسم	الدارسين							أعداد البرامج والدورات التدريبية
	كويتي			غير كويتي			الإجمالي	
	ذكر	أنثى	جملة	ذكر	أنثى	جملة		
التعليم المستمر	295	402	697	120	120	240	937	88
مركز الخوارزمي	321	715	1036	51	63	114	1150	60
تنمية المجتمع	59	163	222	10	17	27	249	52
البرامج التدريبية	8	33	41	17	70	87	128	26
الإجمالي	683	1313	1996	198	270	468	2464	226

خامسا: جودة التعليم :

بناء على ما جاء في الفقرة ب من المادة الرابعة للاتفاقية بشأن مسؤولية الدول الأعضاء باتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بضمان تكافؤ المعايير التعليمية في جميع مؤسسات التعليم العامة بنفس المرحلة التعليمية ، وضمان تعادل الظروف المتصلة بجودة التعليم المقدم ، واسترشادا بإطار العمل الأممي الخاص بالتعليم حتى عام 2030 والرامي إلى تحقيق تعليم جيد منصف وشامل ، فإن الجهات المختصة بدولة للكويت تقوم بصورة دورية بأعمال المراجعة والتقويم للنظم التعليمية المتبعة حاليا ، وقياس أدائها بغية تعزيز نقاط قوتها وتقوية مواضع ضعفها ، ويمكن اختزال أهم

الإجـراءات و الجهـود الوطنيـة فـي لضـمان التكـافؤ الجـودة فـي مؤسسـات التعلـيم خـلال الفترة المشمولة بالتقرير بالنقاط الآتية :

جودة التعليم في التعليم الأساسي والثانوي :

- بـدأ تطبيـق مشـروع البوابـة التعليميـة فـي العـام الدراسـي الماضـي ، إذ يهـدف هـذا المشـروع إلـى المسـاهمة فـي تطـوير العمليـة التعليميـة عـن طريـق إيجـاد منظومـة تقنيـة متكاملـة وبخـدمات متنوعة،تسـاعد علـى تنميـة قـدرات ومهـارات المتعلمـين ، حيـث يـتم تـوفير بيانـات وإحصـاءات دقيقـة وبصـور تفاعليـة يوميـة، تضـم المشـاركين فـي مكونـات العمليـة التعليميـة (معلـم– مـتعلم– ولـيَّ أمـر – إدارة – باحثين .....)

- إنشـاء أول مدرسـية ذكيـة فـي محافظـة الفروانيـة وفقـا للـنظم الحديثـة، طبقـت وبمعايير ومواصفات عالية فنية أو تربوية.

- إلزام مؤسسات التعليم العام على الإلتزام في تطبيق آلية خفض كثافة الطلبة في الفصول إلى نحو (25 طالباً في كل فصل) وتوسيع الفصول والمدارس ، عملا بالقرار الوزاري 2001/579.

- تبني مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات بشأن تنمية وتعزيز مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلبة والتركيز على تفاعلية التعليم .

- برنامج التعاون بين مركز تطوير التعليم التابع مع وزارة التربية والبنك الدولي بشأن إعداد معايير المنهج الدراسي الوطني الجديد المبني على الكفايات والمعايير للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وقد بدأ بالفعل تطبيق المنهج الوطني الجديد في الصف الأول الابتدائي في مطلع العام الدراسي 2016/2015.

- الاستعانة بالخبرات العالمية في مجال تطوير وجودة التعليم ، ومن أهم هذه الخبرات التعاون الذي تم بين وزارة التربية والمعهد الوطني السنغافوري لإعداد دراسة تشخيصية عن واقع التعليم في الكويت العام 2013.

- البدء في تطبيق مشروع الجودة في مدارس التعليم العام عام 2012 والتوسع فيه في الأعوام الدراسية القادمة.

- فتح قنوات الاتصال والشراكة بين مختلف جهات الدولة الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية تحديث وتطوير السياسات التعليمية .

- إطلاق البرنامج المتكامل لتطوير التعليم بالتعاون مع البنك الدولي و الذي يهدف إلى تحسين مخرجات التعليم، ويشمل البرنامج ثلاثة مشاريع و هي: الإطار المرجعي للمعلم بدولة الكويت، معايير المعلم، التنمية المهنية.

- تدشين مركز تطوير التعليم لمجموعة من البرامج والمشروعات التي تعنى برفع جودة العملية التعليمية لكافة مدارس الكويت مثل مشروع رخصة المعلم – استراتيجية التعلم الالكتروني – مشروع الاختبارات الوطنية – مشروع التمييز في التعليم، المشروع التجريبي لعملية التقويم الذاتي للمعلم .

- استضافة العديد من المؤتمرات والاجتماعات المعنية بقضايا الجودة في التعليم ، ومن أهم هذه الاجتماعات اجتماع أصحاب القرار وصانعي السياسات العام 2014.

- توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة التربية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالكويت بشأن مشروع استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم وتطوير البنية التحتية للمعلومات العام، إضافة إلى مضي وزارة التربية في مشروع التعليم الالكتروني المطبق منذ سنوات .

- تخصيص رجال أمن للحفاظ على أمن وسلامة الطلاب في الطريق قبل وبعد الدوام المدرسي .

- تكثيف الحملات التوعوية والمحاضرات والندوات في المدارس والجهات المعنية بمخاطر العنف والتي تعقدها دوريا العديد من الجهات ومؤسسات المجتمع المدني بالدولة.

- تفعيل التشريعات والقرارات لردع مثيري العنف والشغب في مؤسسات التعليم ، حيث تحدد لائحة النظام المدرسي أو الجامعي الإجراءات التي بموجبها تواجه المخالفات السلوكية للطلبة، وعن طريقها توقع الجزاء الذي يتناسب مع السلوك الصادر عن المخالف.

إجراءات الجودة في التعليم بمؤسسات التعليم العالي :

- تطبيق الاعتماد الأكاديمي للبرامج العلمية والكليات الجامعية لضمان تحقيق جودة المؤسسة التعليمية.

- قيام جامعة الكويت بمخاطبة مؤسسات التوظيف بالدولة بقطاعيها الحكومي والخاص لقياس مدى رضا تلك المؤسسات عن خريج جامعة الكويت، وذلك عن طريق استبيان تم توزيعه على الجهات للإفادة بآرائهم حول المعايير الأساسية للخريج.

- تطبيق جامعة الكويت لنظام الابتعاث المتميز، الذي يضمن استقطاب أصحاب الكفاءة من المتقدمين مما يؤهلهم للالتحاق بكليات الجامعة كأعضاء هيئة تدريس.

- المشاركة في مختلف التصنيفات العالمية مثل (QS-Times) لتحديد عملية التصنيف كي تعتمد هذه النتائج عالميا، حيث تغطي معاييره جميع النواحي الأكاديمية ، البحثية مما يساهم على تحفيز المؤسسات التعليمية على الإبداع والتميز لتحقيق معايير ضمان الجودة

- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على المؤسسات التعليمية والبرامج والدورات التي تقدمها .

- تطبيق مؤسسات التعليم العالي اختبارات تقييم الخريجين.

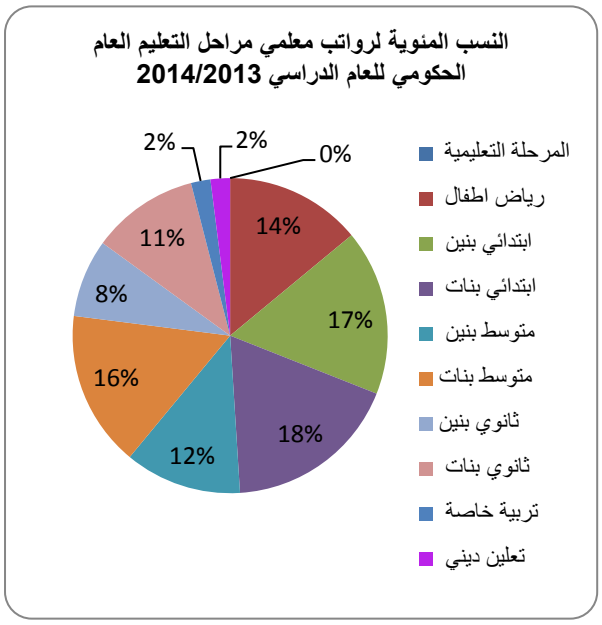
- توقيع العديد من اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي والمهني بين مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة بدولة الكويت وجامعات أخرى دولية وذلك لتطوير كفاءة وجودة نظام التعليم.

- قيام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة باستحداث وتطوير تخصصات جديدة بما يتناسب مع توجهات الدولة في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، توجيه مزيد من الاهتمام للمجالات غير النفطية كالزراعة ، والبيطرة ، والصناعات التحويلية ، والخدمات.

سادسا : المعلمون وأوضاعهم:

أكدت الفقرة (د) من المادة الرابعة للاتفاقية ، على إلزامية الدول الأطراف بضمان وتوفير وسائل التأهيل والتدريب لجميع العاملين بمهنة التعليم دونما تمييز ، وعلى أن تحظى أوضاع هيئات التدريس ومؤهلاتها وحقوقها وواجباتها ، بحماية إضافية بموجب توصية اليونسكو الخاصة بأوضاع المدرسين (1966 والتوصية المتعلقة بأوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي 1977 .

وتأسيسا على ما تقدم فإن أوضاع المعلمون بدولة الكويت تحظى بعناية فائقة من الدولة ومؤسساتها المختلفة ، وتشكل قضية تطوير المعلم وتحسين ظروفه أهم تطلعات وأهداف الخطط التنموية السابقة والحالية ، وإجمالا يمكن القول بأن أوضاع المعلم في الكويت تعتبر ضمن مصفوفة الأفضل عالميا ، حيث يحصل المعلم أو الأستاذ الأكاديمي على أجر مادي مرتفع



إضافة إلى البدلات والحوافز والمزايا الأخرى ومكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدي ، كما يتم تزويده دوريا بالدورات والبرامج والفعاليات والأنشطة الفنية والتخصصية التطويرية التي يقيمها مراكز التطوير والتنمية في مؤسسات التعليم المختلفة دون تمييز ،

ويحظى المعلم في الكويت أيضا على فرصة استكمال دراسته العليا في الداخل أو الخارج على نفقة الوزارة أو عن طريق منح التعليم العالي ، ويوجد في الكويت العديد من جمعيات ونقابات المعلمين وأساتذة الجامعات ،والتي تلعب دورا فاعلا في المشاركة في رسم السياسة التعليمية بالدولة ، والدفاع عن حقوق المعلم والتعريف بقضاياه وإشكالاته.، ويمكن إجمال أبرز الإجراءات المؤسسية بشأن إعداد المعلم والتي تقدم مجانا ودون تمييز على أي أساس من الأسس الواردة في الاتفاقية:

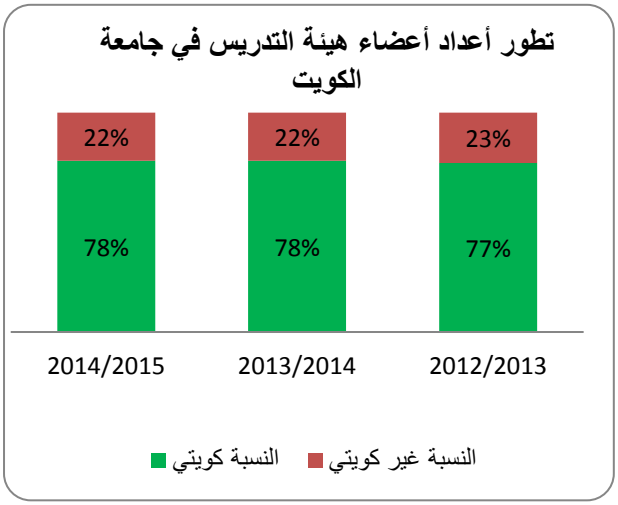
- توافر مجموعة من الدورات التدريبية التي تسبق العام الدراسي وهي لجميع المعلمين سواء خريجي كليات التربية أم الكليات الأخرى (العلوم – الآداب – العلوم الاجتماعية ..)

- المتابعة الفنية من قبل التوجيه الفني وإعدادهم تربويا عن طريق ورش العمل والدورات والاجتماعات الفنية .

- إتاحة الفرصة للحصول على الدبلوم التربوي لخريجي الكليات الأخرى (غير كلية التربية) .

- تقوم إدارة التطوير والتنمية وهي مركز للتدريب تابع لوزارة التربية بعمل دورات تدريبية متخصصة بالتعاون مع التواجيه الفنية وغيرها من الجهات التربوية للمعلمين.

- يتركز تدريب المعلمين في معظم أنظمة التعليم ذات الأداء المتميز على أربعة مجالات أساسية هي : مهارات المناهج، و المهارات التربوية، ومهارات التقييم وتعليم القيم التربوية.



جدير بالذكر أنه وفقا للقرارات التي وضعتها وزارة التربية بشأن شروط القبول في مهنة التدريس ، فإنه يجب أن يكون المعلم حاصلا عًلى الشهادة الجامعية بتقدير جيد وما فوق.

سابعا: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية :

لم تتوقف مسيرة التربية على مدى مشوارها بدولة الكويت ، عن مواصلة عملية نشر وتطوير التعليم ،فهي تواصل سعيها الدؤوب نحو رفع وتجويد التعليم ، وتوجيه الأفراد نحو القيم التي تنطوي عليها حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، والتفاهم والاحترام بين الثقافات، والسلام على جميع مستويات المجتمع والعلاقات الإنسانية، فإضافة إلى الدور المؤسسي الرسمي في عملية تطوير التعليم ، فهنالك العديد من التجارب والجهود والمبادرات التي تبنتها الكثير من المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بشأن توجيه التعليم تجاه قضايا وموضوعات تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتنمية الشاملة لشخصية الإنسان ،ويمكن إيجاز أبرز الجهود الوطنية في هذا المحور بالنقاط التالية:

- **مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد و رئيس مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح،** بإنشاء مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، حيث يقوم المركز باكتشاف و رعاية المتميزين و الموهوبين و المبدعين من أبناء دولة الكويت من خلال توفير البيئة و المناخ الملائمين على النحو الذي يبرز تميزهم و مواهبهم و إبداعاتهم ، و تنميتها و إتاحة الفرص الملائمة لتحويل أفكارهم إلى إبداعات ملموسة.

- **توقيع مذكرة تفاهم بين لجنة شؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء بدولة الكويت** مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكوا" التابعة للأمم المتحدة اليوم بهدف تعزيز جهود تمكين المرأة في المجالات المختلفة. ومحاربة كل مظاهر التمييز ضد المرأة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- **المبادرة الوطنية التنموية للتعليم الالكتروني - طالب "** وهي عبارة عن موقع الكتروني يستخدمه جميع أقطاب التعليم من طالب ومعلم وولي أمر وهيئة تعليمية . يعتبر هذا النظام من أهم وسائل التعليم الالكترونية الإقليمية الذي تم تطويره لتقديم البرامج التربوية و التعليمية والتدريبية عبر شبكة الإنترنت.

- **مشروع قيادات شبابية من أجل السلام بين الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان** والمكتب الإقليمي لتنسيق المساعدات في الكويت التابع لمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية

الأميركية" ميبي، ويهدف المشروع إلى بناء القدرات والمهارات للقيادات الشبابية في الكويت على القيادة وصناعة السلام والتعايش والقبول بالآخر في المجتمع.

- **مشروع حاضنات المشروعات الصغيرة "حاضنة الشويخ الحرفية"** ويهدف المشروع إلى استثمار مهارات الشباب الكويتي وأفكارهم المتميزة في المجالات الحرفية والصناعية من خلال توفير الدعم الإداري والفني والتسويقي لضمان نجاح مشروعاتهم.

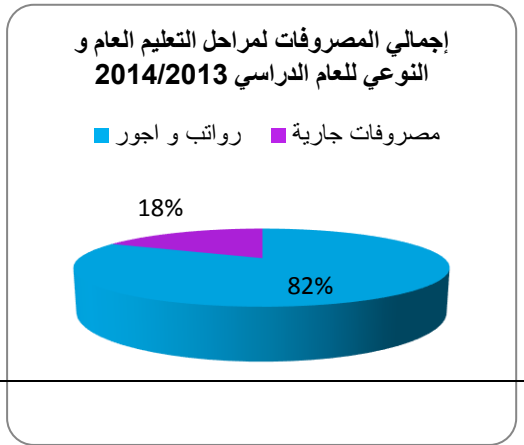
- **مبادرة "ابتكار الكويت" لأبحاث ومشاريع طالبات التعليم العام** وهي مبادرة تعليمية و تدريبية غير ربحية تهدف إلى دعم جهود الكويت في تحسين مستوى التعليم و تشجيع الإبداع و تطوير الكفاءات و بناء اقتصاد معرفي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة و تطوير مناهج الكترونية مساندة و توظيفها بما يخدم العملية التعليمية.

- **المبادرة الوطنية "فعلاً كويتي"** ، وتسعى المبادرة للوصول إلى تدريس العمل التطوعي في مناهج الكويت نظراً لأهميته في المجتمع حيث يعتبر من أهم عناصر خطة التنمية.

- **مبادرة البيئة الخضراء وهي مبادرة خاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)** والتي أطلقتها بين مدارس الكويت بالتعاون مع بنك بوبيان، وتهدف إلى تشجيع النشء على الحفاظ على البيئة من خلال مشاريع توعوية أو مشاريع تساعد على الترشيد وإعادة تدوير النفايات والصحة.

- **اتفاقية تعاون بين الوزارة واللجنة الكويتية للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" ومبرة السعد للمعرفة والبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة** ، حيث يعمل برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة الكويتي على المساهمة في حماية البيئة والتنمية المستدامة بالمجتمع الكويتي من خلال التعليم ورفع التوعية بما يتفق مع نتائج برنامج الأمم المتحدة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ثامنا : التعليم النوعي :



يعتبر التعليم النوعي في دولة الكويت بمختلف أنواعه (العربية – الأجنبية – ثنائية اللغة – مدارس ذوي الإعاقة – الديني) أحد أهم دعائم العملية التعليمية بالدولة ، ويجذب في الوقت الراهن ما يقارب 48% من عدد الطلبة الدارسين سواء من الكويتيين أو المقيمين على أرضها ، وتتم عملية تنظيم المؤسسات التعليمية الخاصة من خلال قانون التعليم الخاص الذي ينظم العلاقة بين أصحاب المدارس الخاصة ووزارة التربية ، وحاليا يتم مناقشة إقرار قانون جديد من خلال اللجنة التعليمية بمجلس الأمة الكويتي ، وهو أكثر تحديثا وإلزاما لتنظيم هذه العلاقة عن القانون الحالي المعمول به ، وكذلك من خلال مجموعة من القرارات والنظم واللوائح المنظمة للعملية التعليمية ، حيث تغطي العلاقة بين كل من المدرسة والطالب والمعلم وولي الأمر ، وهي دائما متجددة بما يتناسب واحتياجات العملية التعليمية ، وهذا لنظام بعيد كل البعد عن التمييز ، وتوفر المدارس الخاصة فرصة التعليم الشامل من مرحلة رياض الأطفال حتى المراحل الأخيرة قبل التعليم الجامعي بدون تمييز سواء كان مواطنا أم مقيما ولكافة الجنسيات وطوائف والإثنيات.

كما يوفر التعليم الخاص كافة حقوق الوالدين / الوصي القانوني/ لمتابعة العملية التعليمية ، سواء في الحالات الطبيعية أ, من خلال الأحكام القضائية التي تشير إلى أحقية أحدهما في الوصاية على الأبناء ، وتلتزم وزارة التربية بكافة حقوق الوصاية لأولياء الأمور.

تاسعا: حقوق الأقليات :

لقد حدد الدستور الكويتي في بابه الثالث تحت عنوان الحقوق والواجبات العامة في مواده التي تبدأ من المادة (27) حتى المادة (49) ، وبكثير من العناية - الحقوق والحريات والواجبات العامة الكفيلة بممارسة الفرد لحقوقه الأساسية كحق العمل واختيار نوعه وحقه في التعليم والصحة والتعبير ، وكذلك ممارساته بكل حرية ودون أية ضغوط أو تعسف لحرياته الشخصية

وشؤونه العامة وحريته في عقيدته وفي التعبير عن ذات نفسه وآرائه التي يعتنقها ويؤمن بها ، كما يحفظ القانون للفرد كرامته الإنسانية ومساواته مع غيره في الحقوق والواجبات العامة دون تحيز أو تمييز أيا كان هذا التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو اللون أو الثروة.

وإلتزاما بمبادئ الدستور الكويتي وعملا بالقوانين الوطنية واسترشادا الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الكويت في مجالات حقوق الإنسان ، فإن معاملة الأفراد والجماعات بدولة الكويت تتم وفقا لمسطرة القانون الذي ينظم العلاقة بين الجميع دون تمييز على أساس عرق أو دين أو لون أو جنس ، وواقعيا فإن الأقلية المسيحية من المواطنين بدولة الكويت يتمتعون بكافة الحقوق التي نص عليها الدستور دون تمييز ديني، كما أن الجاليات من الأفراد المقيمين على ارض الكويت يحظون برعاية ودعم رسمي في مجال إنشاء مدارس خاصة بهم " مدارس الجاليات" ، ويتوافر حاليا في الكويت الكثير من هذه المدارس ، حيث يتم فيها تدريس جميع الفئات العمرية من الابتدائية إلى الثانوية، وتحظى بالاعتراف قبل وزارة التربية والتعليم في الكويت ، كما يوجد هنالك مدارس السفارات المقيمة في الكويت ، وتعمل وزارة التربية على توفير كافة السبل والإمكانات للطلبة الدارسين من خلال تخصيص العديد من المدارس والمرافق التربوية كفصول تقوية ومراجعة مع مدرسي السفارة المعنية ، وذلك في الفترة المسائية والعطل الرسمية .

ـ التوعية بموضوعات وقضايا مكافحة التمييز في التعليم :

من نافلة القول ، التذكير بأن دولة الكويت تتربع حاليا على عرش العمل الإنساني العالمي بفضل الجهود والمساعدات التي قدمتها وما زالت تقدمها في سبيل نصرة الإنسان وقضاياه في مختلف بقاع الأرض ، وبعيدا عن أي تمايزات أو فروقات بين بني البشر ، وعلى المستوى الوطني فإن حكومة دولة الكويت عملت على إيجاد ووضع الآليات الملائمة تجاه تعزيز وحماية حقوق الإنسان ورفع مستوى الوعي العام بمبادئ عدم التمييز والمساواة بين البشر، وفي مقدمتها حق المعرفة والتعليم ، وتضم الكويت العديد من الآليات والأجهزة على المستويين الحكومي والأهلي ، والذي يُعنى بمسائل توعية المجتمع بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان واتفاقياته الدولية، والتي منها الاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز في التعليم ، وأهم هذه الأجهزة المعنية

بإرشاد وتوعية المجتمع بحق التعليم وإتاحته أمام الجميع هي لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة الكويتي ، إضافة إلى العديد من جمعيات ومؤسسات النفع العام (جمعية المعلمين – مركز تقويم وتعليم الطفل - الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم (كالد)- الجمعية الكويتية لحقوق لإنسان...) ، كما أن الحكومة حاليا بصدد تقديم مشروع قانون بإنشاء هيئة وطنية تعنى بكافة المسائل المتصلة بحقوق الإنسان يعرض على البرلمان المحلي لأخذ موافقته التشريعية ، علاوة على تدريس مقررات خاصة بحقوق الإنسان في التعليم العام والعالي , وإدماجها في المجالات التعليمية الأخرى ، ويأتي هذا في سياق تنفيذ خطة التربية العربية على حقوق الإنسان (2009–2014) .

وخلاصة القول أن دولة الكويت تعتبر موضوع حقوق الإنسان وتعزيزها جزء لا يتجزأ من رسالتها التي تسعى إلى تحقيقها ، انطلاقاً من دينها وعروبتها وقيمها الإنسانية ، فقد جاءت مواد الدستور وكافة القوانين متضمنة أطر تطبيق تلك المبادئ السامية والتي تأتي حقوق الإنسان في طليعتها، وستستمر الكويت دون كلل أو ملل للتوسع في توفيرها وحمايتها بكافة السبل إيماناً منها بسمو مضامينها وعلاقتها بتطور الفرد والدولة والمجتمع الإنساني بصورة عامة.

- **دور اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والثقافة والعلوم :**

إن اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم الثقافة تؤدي إلى جانب دورها التنسيقي بين حكومة دولة الكويت والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة ، تؤدي أدوارا متعددة في طريق تحقيق التنمية البشرية والمعرفية ، فقد اعتمدت اللجنة الوطنية خلال مسيرتها التي ناهزت نصف قرن من الزمان على جملة من الخطط والاستراتيجيات ، اشتملت على الكثير من الموضوعات والقضايا والمحاور المتعلقة بموضوع مكافحة التمييز في التعليم على المستوى الوطني استرشادا بالاتفاقية الدولية لمنظمة اليونسكو بهذا الشأن ، ولتجسيد غاية المساواة في الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع الكويتي ،تقوم اللجنة الوطنية بتنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة في سبيل تعزيز حق التعليم والتعريف عنه وأهم هذه البرامج هي :

- **برنامج المنح الدراسية** ، هذا البرنامج الذي تقدمه دولة الكويت عبر اللجنة الوطنية ليمنح الفرصة أمام العديد من الطلبة في العالم لمواصلة دراستهم بدولة الكويت, وفتح أفاق المستقبل أمامهم.

- **الجوائز والمسابقات على المستويين الوطني والخارجي** ، حيث تشرف اللجنة الوطنية على الكثير من الجوائز والمسابقات التي تعنى بتعزيز الحق في التعليم وإتاحته أمام الجميع دون تمييز ، كجائزة سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد لتعزيز التعليم الجيد للأشخاص ذوي القدرات الذهنية المحدودة , وتعد الجائزة من أهم الجوائز التي تشرف عليها المنظمة العالمية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة.

- **المواسم والثقافية والإثرائية، حيث تقوم اللجنة الوطنية** الكويتية للتربية والعلوم والثقافة كل عامين تقريبا بإقامة موسمها الثقافي بمشاركة العديد من الجهات الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع الوطني بالدولة وبمشاركة بعض اللجان الوطنية العربية ، ودائما ما يتم إعطاء ومنح موضوعات تطوير وشياعة التربية والتعليم ، الحيز الأكبر في المواسم الثقافية والبرامج الإثرائية.

- الاستعانة بالخبرات عن طريق برامج التعاون مع المنظمات ذات العلاقة في مجالات تنفيذ وتقويم البرامج التربوية والعلمية والثقافية والإعلامية بشأن تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والسلام والتفاهم الدولي ومكافحة العنصرية بجميع أشكالها .

- عقد المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل حول مختلف قضايا ومحاور التعليم بالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعني بأمور تقع ضمن دائرة اختصاصها والهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية محليا ودوليا.

- تعريف المجتمع المحلي بالمناسبات العالمية لمنظمة اليونسكو ،بواسطة مجموعة من البرامج التفاعلية المجتمعية أو عن طريق شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو في الكويت .

- اعتمدت اللجنة الوطنية في طريق تحقيق أهداف التعليم للجميع دون تمييز ، على ضم مجموعة من الأجهزة الفرعية المتخصصة إلى هيكلها التنظيمي والإشراف عليه مثل المركز

البيئي للطلبة و مركز الطفولة والأمومة و المنظمة العالمية لاستثمار أوقات فراغ الشباب – ملست.

المراجع

- دستور دولة الكويت .

- التقرير الوطني للتعليم للجميع 2015.

- التعليم الحكومي في الكويت ،مشكلاته وسبل الحل – مجلس الأمة.

- المجموعة الإحصائية للتعليم لوزارة التربية - دولة الكويت.

- الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للسنوات 2015-2020- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

- التقرير الوطني الثاني لدولة الكويت المقدم لمجلس حقوق الإنسان 2015.

- التقرير الوطني لفن تعليم الكبار والتربية 2008 – اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة.

- التقرير الوطني للتعليم العالي بدولة الكويت 2009 – اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة.

- الهيئة العامة للمعلومات المدنية http://www.paci.gov.kw

- الإدارة المركزية للإحصاء http://www.cso.gov.kw

التقرير الوطني لمكافحة التمييز في التعليم بدولة الكويت

للفترة 2012-2015